# الفصل السادس

# معايير الديمقراطية.. ومأزقها في العالم الثالث

**مدخل :**

بعد الاستعراض السابق لظاهرة الديمقراطية يتضح لنا جليا أن الديمقراطية المعاصرة كما يراها بعضهم[1] متواضعة في طرح نفسها، وواقعية في تحديد مهماتها وبيان قدراتها. فهي لا تدعي بأنها شريعة بديلة من غيرها من الشرائع، ولا هي تطمح أن تكون عقيدة منافسة لغيرها من العقائد السياسية الشاملة. إنما تنظر الديمقراطية المعاصرة(démocratie moderne) إلى نفسها على أنها منهج ضرورة توصلت الإنسانية إليه عبر مرارة تجارب نظم الحكم غير الديمقراطية. وكلها تقوم على أساس الوصاية والحكم الفرد(absolutisme) ".

ويتضح لنا من كل ذلك أن صفة المنهج هي الصفة العامة والقاسم المشترك من جميع التجارب الديمقراطية المستقرة، وماعداها من صفات هي أبعاد ونتائج، تختلف من نظام حكم ديمقراطي إلى آخر، أما صفة المنهج فإنها الصفة الغالبة واللاصقة، وهي الصفة العامة والمشتركة بين الممارسات الديمقراطية المعاصرة. فالديمقراطية المعاصرة في الأساس منهج حكم يمكن المجتمع من ضبط السلطة القائمة فيه، كما يتيح له إدارة أوجه الاختلاف

---

[1] المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره.

سلميا، والسيطرة على مصادر العنف وأسباب الصراع، المبـــدد لطاقـــات المجتمع والمدمر لإنجازاته.

ورغم كل ما أنجز من الممارسات الديمقراطيـــة في مجـــال حقـــوق الإنسان(droit de l'homme)، إضافة إلى مؤشرات النجاح النسبي في الســـيطرة على مصادر العنف(violence) وإدارة أوجه الاختلاف، إلا أن الممارســـات الديمقراطية لا تزال بعيدة، وهي لا تدعي الكمال. وهي بكل المقاييس لـــم تصل إلى غايات الديمقراطية وجوهرها "حكم الشعب لصالح الشـعب"، ولا يزال أيضا حكم الكثرة سيد الموقف. ولعل بروز الظاهرة النخبوية الحاكمـة التي تمارس لعبة شد الحبل وتتبادل أدوار الحكم والمعارضة، وتتعاون فيمـــا بينها على إرضاء الشعب بدلا من توفير مزيد من سبل ومصادر الديمقراطية.

## المبحث الأول

## مستويات الديمقراطية

إذا كان من المسلم به أن للظاهرة الديمقراطية سقف لا يمكـــن أن تتجاوزه، فإن للديمقراطية المعاصرة بالمقابل حد أدنى لا يمكن أن تهبط تحتـــه الممارسة الديمقراطية وإلا فقدت معناها. لذلك كان من الأهمية بمكان مـــن وجود معايير(normes) للحكم على وجود ديمقراطي من عدمـــه، ومـــن ثم

توظيف تلك المعايير لتقييم أداء الممارسة الديمقراطية، وهـــل أن الممارســة الديمقراطية تحترم انضباط عملية اتخاذ القرارات، ونطاق المشاركة، ومـــدى فاعليتها في التأثير في القرارات الجماعية الملزمة(contrainte).

إذن معايير الديمقراطية ليست سوى مؤشرات على وجود عمليـــة ديمقراطية من عدمها، وبالتالي، فهي مقياس نسبي لممارسة الأداء الديمقراطي، وسنستعرض لمعايير خمسة ذكرها (رو برت دال Robert dahl).[1]

## المطلب الأول

## المشاركة الفعالة

تعني المشاركة السياسية الفعالة ، ببساطة، ما تم تحقيقـــه بصـــورة إيجابية في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة، من خلال إتاحة الفـرص في الواقع العملي، وتوفر صيغ عملية من شأنها أن تساهم في دفـــع المواطنـــين للتعبير عن اختياراتهم حول ما يجب أن تكون عليه القـــرارات الجماعيـــة الملزمة، وأيضا، إتاحة وضع تساؤلاتهم حول الخيارات الممكـــن تحقيقـــها، وبالتالي، إعطائهم هامشا للمناورة وطرح البدائل.

[1] علي خليفة الكواري، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني

## تساوي الأصوات

في هذه الحالة نكون أمام حالة أن يكون وزن صـــوت(vote) كـــل مواطن مساويا لوزن صوت غيره من المواطنين، عندما يكون القرار المطلوب اتخاذه قرارا حرجا، يتوقف وجود الممارسة الديمقراطية على قبول نتائجـــه. ومن ابرز الأمثلة على ذلك إقرار الدستور، وما يترتب عنه مـــن قـــرارات مهمة، تعتبرها الجماعة دعائم تؤسس عليها قاعدة النظام الديمقراطـــي(règle régime démocratie). ويرد على هذا المعيار ملاحظتان: أولا أن معيار تســاوي أوزان الأصوات في المرحل الحرجة كإقرار الدستور ، لا يمنع مـــن بـــذل مساعي حثيثة قصد الوصول إلى إجماع بين القوى السياسية الفاعلة، وإنمـــا المطلوب هو أن يكون إقرار الدستور وما يماثله من قرارات حرجة بأغلبيـــة مطلقة في نهاية المطاف، وثانيا أن هذا المعيار لا يتطلب الأخذ بمعيار أغلبيـــة الأصوات دائما في المراحل الحرجة، وبدورنا يمكن القول أن الوصـــول إلى صيغة جامعة في حالة تساوي الأصوات هو تبني رأي الأغلبية في القـــرارات التي تكتسي خصوصية متميزة(différenciation) بفعل آثارها علـــى المجتمـــع برمته.

المطلب الثالث

## الفهم المستنير

ومعنى ذلك أن يكون متخذي القرارات الديمقراطية يمتلكون المعرفة والدراية السياسية التي تتطلبها سلامة اتخاذ القرارات، وأيضا، اطلاعهم على المعلومات المتعلقة بالقرارات المطلوب اتخاذها. وهذا المعيار يتحقق بقدر ما يمتلك المواطن من فرص كافية ومتساوية حتى يتعرف على المعلومات، ويوازن بين احتمالات نتائج الخيارات المتاحة، لاتخاذ القرار الديمقراطي الأمثل الذي يخدم المصلحة العامة(service public) بشكل أفضل، وما يلاحظ على هذا المعيار أن تطبيقه يكون بشكل جيد في مجتمع تقل فيه الأمية(analphabétisme)، وتنتشر فيه الثقافة الديمقراطية، وتنوع مصادر المعلومات وبدائلها.

المطلب الرابع

## سيطرة متخذي القرار الديمقراطي

مضمون هذا المعيار أن تكون هناك مشاركة فعلية من قبل متخذي القرار الديمقراطي، بشكل مباشر أو غير مباشر، في تحديد القضايا والمسائل المطروحة لاتخاذ قرارات ديمقراطية بشأنها، وبالتالي، لايترك أمر اختيار القضايا والمسائل المطلوب حسمها ديمقراطيا، لفرد أو لقلة، وإنما يجب تطبيق

صيغة أن يكون للشعب أو الكثرة منه رأي في تحديد القضايا، والمسائل التي يجب طرحها، وتعيين الوقت المناسب لطرحها، أي يجب تحديد جدول الأعمال في الممارسة الديمقراطية، والموافقة عليه قبل الشروع في مناقشته، حتى ما يقترح من جدول أعمال(ordre du jour) قبل إقراره، هو مشروع جدول أعمال فحسب ، وغني عن البيان المناقشة حول الأولويات التي يرى أنها أحق بالعناية.

المطلب الخامس

## حق المشاركة

وهنا يتم تحديد نطاق اتساع المشاركة في العملية الديمقراطية، ويتحقق الشمول الكامل، عندما يتسع نطاق المواطنة، وتمنح حقوق(droit) المشاركة السياسية، للبالغين من الجنسين كافة، من بين المقيمين إقامة دائمة في البلد المعني.

هذه هي المعايير التي على أساسها يستدل على وجود عملية ديمقراطية، ويقيم بها أداءها، وينتهي(Robert dahl)[1] إلى أن النظام(régime) الذي يتحقق فيه المعياران الأول والثاني نظام ديمقراطي من الناحية الإجرائية(procédures)، أما النظام الذي يتحقق فيه المعيار الثالث أيضا فإنه

---

[1] مرجع سبق ذكره .

يعتبر أفضل من سابقه وكذلك فإن النظام الذي يسيطر فيه متخذو القرار الديمقراطي على جدول الأعمال يعتبر نظاما ديمقراطيا أفضل، بالنسبة إلى من يتمتعون بحق اتخاذ القرار، أما إذا كان القرار شموليا يسري على جميع البالغين الذين يخضعون لحكومة ما ويلتزمون بقراراتها، فهنا يعتبر النظام ديمقراطيا تاما بالنسبة إلى تلك الدولة، ويبقى الكمال لله وحده جل جلاله، أما ما هو من فعل بشري فهو بالضرورة نسبي(relative).

## المبحث الثاني

## مأزق الديمقراطية في العالم الثالث

يشهد العالم حاليا ثورة علمية بكل المقاييس، حتى أن بعضهم طلب السماء بحثا وكشفا وكأن الأرض ضاقت بهم، وقد حكموا على المستحيل بالعدم في هذه الوثبة الحضارية، فإذا كان غيرنا يعملون ليل نهار لجذب الناس إلى المشاركة الفعالة في الحياة السياسية بمختلف الوسائل التكنولوجية، وبالتالي، الأخذ بيد المواطن ومساعدته للتزود بالقدرات اللازمة للمشاركة وتسجيل اهتماماته نحو النشاط السياسي، بينما عندنا نحن في العالم الثالث لا تزال

الديمقراطية اكثر تعقيدا وأبعد منالا، ولا تزال هـذه المجتمعـات في المطالبةمن جانب والأفراد بالمشاركة في الحياة السياسية.

ولعل أهم معضلات الديمقراطية في العالم الثـالث يمكـن إجمالها فيما يأتي:[1]

1 ــ بفعل التخلف في بلدان العالم الثالث نجد تراجعا عـن التصنيع في المجال الاقتصادي بما في ذلك التنظيم المهني والحـربي في الحياة السياسية، كما يقل في هذه الحالة حجم الطبقة المتوسطة الـتي تزيد من التماسك وتقرب بين الطبقات الاجتماعية وتقبـل علـى ممارسة المشاركة السياسية، ثم أن إقامة نوع من الاستقرار في المجتمع شرط ضروري لازدهار الديمقراطية.

2 ــ الأمية والفقر يعملان ضد انتشار الوعي وإضعاف قـوة الرغبة في المشاركة، وهما أمران ضروريان للممارسة الديمقراطيـة، ذلك أن التناقض في العلاقات الاجتماعية(relations sociales) وتبلـور الصراع بين الأثرياء والفقراء(les riches et les pauvres) قد يكون عمـلا مساعدا في الابتعاد عن المشاركة السياسية.

---

[1] مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث ، مرجع سبق ذكره .

3 ــ قد يسهم وضع المرأة بعامة وانفراد الرجل بالسلطة داخل العائلة في إضعاف انتشار المناخ الديمقراطي في مجتمعات العالم الثالث.

4 ــ فرض نمط المؤسسات القانونية والسياسية في دول العالم الثالث بشكل أحادي، وعادة من جانب القوى لاستعمارية، ثم الدول التي خاضت نضالا مريرا من أجل التحرر والاستقلال(indépendance) أجبرت على الاحتفاظ بمؤسسات وأشكال الدولة، وأصبحت دول العالم الثالث عبارة عن حدائق خلفية للدول التي كانت تستعمرها، وبالتالي، لا تعبر عن خصوصيتها، أو خصائص المجتمع وتكويناته الاجتماعية والحضارية.

5 ــ أحيانا تعمل الانقسامات الإقليمية والطائفية والعشائرية ضد التصرف العقلاني للمواطن، وتحرمه من ممارسة حريته الفردية، وتقف عقبة في وجه نمو القيم والمثل الديمقراطية.

6 ــ نتيجة تدخل الدول الاستعمارية في الشؤون الداخلية لبلدان العالم الثالث تحرم هذه المجتمعات من التوصل إلى شرط ضروري لقيام الديمقراطية.

وإجمالا، فإن مقومات الديمقراطية في مركزها الجوهري وفي انعكاسها على مبادرة الفرد وحركة المجتمع في المجتمعات المتخلفة والنامية(excroissances)، تقف ضد المجتمع بعامة، فمن دون الشعور بالمساواة المعنوية والمادية(matérialistes)، ومن دون المشاركة، يصعب تفجير طاقات المواطن وتحرير مكنوناته الدفينة التي يسحقها الكبت والحرمان والخوف والتردد والشعور بالإهمال ، ومن دون الشعور الشعبي تبقى الأنظمة معرضة للاهتزاز والاضطراب والثورة.

إن الوسط الذي يكون فيه القانون الدستوري(droit constitutionnel) الكلاسيكي والنظرية الديمقراطية الغربية، يبدو مختلفا على طول الخط في بلدان العالم الثالث للأسباب التالية:[1]

ـ عدم بروز مفهوم الدولة ـ الأمة (état nation) في العالم الثالث.

ـ ظاهرة التخلف الاقتصادي والتقني في دول العالم الثالث.

[1] المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره .

## المطلب الأول

## الدولة ــ الأمة (état nation) والديمقراطية

الثابت حتى الآن، أن تكوين الأمة في الغرب سبق بوجه عام تكوين الدولة، بينما الأمر يختلف عن ذلك في دول العالم الثالث، حيث ظهرت الدولة قبل تشكيل الأمة، وهناك أسباب أدت إلى عرقلة أو تأخير تكوين الأمة في دول العالم الثالث، وهي:

1 ــ العراقيل الجغرافية(obstacles géographiques)، إذ عانت بعض دول العالم الثالث من عدم اتصال الأرض في ما بينها مثل إندونيسيا وباكستان ــ قبل عام 1971 ــ مما أدى وذلك كنتيجة حتمية إلى توترات خطيرة، إضافة إلى ذلك أن الحدود الفاصلة بين دول العالم الثالث هي حدود صورية مصطنعة ترجع إلى أيام الاستعمار وهي إذا جاز التعبير قنابل موقوتة وبؤر توتر بين دول العالم الثالث، وكثيرا ما أدت إلى حروب طاحنة.

2 ــ انعدام الترابط العرقي(absence du lieu élhnique) أو اللغوي في كثير من بلدان العالم الثالث خاصة في إفريقيا وآسيا، مما أدى إلى عدم دمج العناصر المتعددة ــ لغويا وثقافيا وقوميا ــ في بوتقة واحدة، وبالتالي، حال دون خلق مفهوم المواطنة والولاء

الواحد للدولة بدلا من الولاءات المتعددة للعرق أو اللغة أو الديـــن، مما أدى بهذه الدول إلى حروب أهلية.

3 ـــ شيخوخة المجتمع(vieillesse de la société) القديم، وهـــذه سمة مشتركة بين كثير من بلدان العالم الثالث، فقد كان في الهنـــد كمثال قبل الاستقلال حوالي(600) مملكة وإمارة تحكم ( بضم التـاء) بأساليب أقرب إلى القرون الوسطى خلافا للمناطق الـــتي كـــانت تحكمها بريطانيا بصورة مباشرة.

أيضا، قدم البنى الاجتماعية في إفريقيا كان ظاهرا، فكـــان يشكل الحكم السائد محليا قبليا أو قرويا، والرئيس التقليدي يتمتـــع بنفوذ سياسي واجتماعي وديني وهذا لا يساعد على قيـــام مجتمـــع أوسع، وكانت النتيجة في نهاية المطاف التناحرات بين القبائل والـــتي وقفت حائلا دون توحيد البلد.

المطلب الثاني

## التكوين غير الكامل للأمة والديمقراطية

من المفترض أن الديمقراطية في أسمى معانيها تهدف أن يكون الشعب هو قطب الرحى وصاحب السلطة الأصلي، وبالتالي، إبعـاد السلطة(impartialité pouvoir) بصورة كاملة، كما يفترض أن يقبـــل

الحكام بهذه المعادلة ويقروا برقابة الشعب(contrôle du peuple) على سلطتهم.

إن حياد سلطة الحاكم وإن عرف تحسنا نسبيا في الدول التي تتبع الديمقراطية الليبرالية، فإن الأمر لم ينطلق بعد في دول العالم الثالث للأسباب التالية:

1 ـ تأخر ظهور درجة الوعي لدى السواد الأعظم من الشعب، فالأمر لا يزال بعيدا دون الوصول إلى الوعي الكافي للفرد حتى يستطيع إدراك أنه المعني في الأساس كصاحب سلطة حقيقي، كما أن هذا الشعب يفتقر إلى الوسائل الكافية التي تؤهله لمراقبة الحكام، فالسائد والذي جرى عليه العرف في دول العالم الثالث أن الأمر دائما لصالح الحكم المطلق. جزئية هامة أخرى أنه يصعب تكوين رأي عام أو ثقافة سياسية عامة تصبح الديمقراطية دونها غير ذات معنى بسبب(analphabétisme) التي تكون حائلا للصعود في مدارج الحضارة، فضلا عن أن الخوف من الجوع في هذه المجتمعات يقضي في الكثير من الحالات على الحس الوطني، بينما في الدول الغربيةنجد هناك علاقة وثيقة بين تطور الديمقراطية ، وجني ثمرات

التلاقح بين الأفكار المتباينة وبين مستوى المعيشة والتعليم والصحة في هذه الدول.

2 ــ افتقار معظم دول العالم الثالث إلى الكوادر النخبوية المتمرسة في النواحي السياسية والإدارية، وقد أثبتت التجربة أن الأنظمة التي تنتسب إلى الديمقراطية الغربية تحتاج إلى عدد كبير من السياسيين والإداريين الأكفاء، فضلا عن تناوب السلطة(alternance a pouvoir) في المدى البعيد.

وترتب عن هذا الوضع نتيجة حتمية مفادها أن الطبقة السياسية القائمة على شؤون الحكم والسلطة تجد المبررات الكافية لمعارضة كل فكرة للتغيير، حيث تتستر وراء يافطات عدة أبرزها تفاهة الذين سيخلفونها في الحكم، مما أدى في الأخير إلى حمل الجيش على أن يكون البديل.

3 ــ مواجهة ومقاومة الرقابة الشعبية(contrôle populaire)، باعتبار أن هذه الأخيرة مدعاة لاستبدال الحكام ومحاسبتهم، لأن الوصول إلى السلطة في أغلب بلدان العالم الثالث يعني تحقيق برنامج اقتصادي ذاتي والوصول بصيغة مباشرة إلى الاستفادة من مكاسب مادية واستغلال نفوذ السلطة إلى أقصى قدر ممكن، بينما ترك الحكم

يعني الخسارة المادية والوقوع في النسيان والعدم، وبالتالي، ليس غريبا محاولة التشبث بالحكم في بلدان العالم الثالث حتى ما بعد سن التقاعد(retraite) ورفض مفهوم الرقابة الشعبية ومفهوم الانتقال السلمي للسلطة. وأحيانا المشاركة في إدارة دفة الحكم لا تخلو من الانتهازية والرغبة في تحقيق مزيد من المكاسب المادية والمعنوية بعيدة كل البعد عن الأهداف الديمقراطية الحقيقية.

4 ــ يلعب الدين دورا أساسيا لا يساعد على نمو فكرة الدولة القومية، ولا يساعد على بروز المفاهيم والمؤسسات الديمقراطية من النمط الأوروبي أو الغربي وينطبق ذلك على بعض الديانات في الهند مثل: الهندوكية والبوذية، أما في الإسلام أين توجد للمشاركة مثل: الشورى وأهل الحل والعقد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن الموقف من الديمقراطية يبدو معقدا، بل يبدو سببا من أسباب الانقسام الفكري الحاد بين مويدي الديمقراطية الليبرالية الغربية، ورافضيها لصالح مفهوم الشورى وغيره من المفاهيم الإسلامية، والساعين إلى التوفيق بين الديمقراطية الغربية والشورى الإسلامية.

المطلب الثالث

## التخلف والديمقراطية

من المتعارف عليه في الجانب الاقتصادي أن البلد المتخلف اقتصاديا هو البلد الذي لا يستغل موارده الإنسانية وخاما ته الأولية بصيغة تسمح له مواكبة ما توصل إليه الإنسان ، في عصر تفجر المعلومات، بسبب انعدام الاستثمارات الرأسمالية والوسائل التقنية أو ضعفها.

وأبرز مؤشرات التخلف الاقتصادي: انخفاض مستوى الدخل الفردي، وبدائية الزراعة، وقلة استهلاك الطاقة(energie) الميكانيكية، وبدائية الصناعة، والتضخم في القطاع التجاري.

أما التخلف الاجتماعي فيتمثل في: ارتفاع نسبة عار الأمية وسوء التغذية وانخفاض المستوى الصحي، وارتفاع نسبة الوفيات، وزيادة معدلات المواليد.

إن ديمقراطية النهب والاستفراد، دون خشية من قانون، أو ردع من قضاء، أو ملاحقة من أمن، أو وازع من ضمير، أو تأنيب من مجتمع، أو إذا توخينا الدقة ديمقراطية التحويع.. أو التجويع الديمقراطي لا يساعد بالمرة على بروز الحد الأدنى من الحس الوطني

أو الاهتمام بشؤون الدولة، حيث يكون هاجس الأفراد هو تدبير لقمة العيش.

أما تركيز السلطة بين أيدي قلة في بلد متخلف، تؤدي حتما إلى اختفاء قيم اجتماعية وأخلاقية ضابطة، وظهور أخرى نقيضة، تصل بحلقة أخرى هي تغير علاقات العمل والإنتاج، وبالتالي، تتغير معها حتما أساليب جمع الدخل والثروات، وينفتح كل شيء بلا ضابط، ونكون في المحصلة النهائية في مواجهة مثلث الأزمة: الانحراف، الفساد، التطرف، بينما هامش الديمقراطية علحز عن المقاومة.

كما لاأظنني بحاجة إلى التأكيد على أن المعرفة أصبحت تمثل القوة العظمى في حياة الأمم، وأن رقي الأمم أصبح يقاس بمقدار مايملكه من ثروة المعلومات لا بمقدار ما تملكه من ثروة المال، وترسانة السلاح.

وللخروج من هذه الحلقة المفرغة ــ حلقة التخلف الاقتصادي ــ ولتخطي هذه الكوابح التي تعرقل انبعاث الديمقراطية في دول العالم الثالث يقدم بعضهم اقتراحات:[1]

---

[1] وثائق خاصة بالكاتب .

1 ــ مساعدة الدول المتقدمة الدول المتخلفة اقتصاديا حتى يتسنى لها الخروج من هذه الدوامة التي تتخبط فيها. ولكن هذه المساعدات لا يعول عليها لأنها في جميع الحالات لا يمكن إلا أن تكون محدودة.

2 ــ حث دول العالم الثالث على مزيد من بذل الجهود للخروج من التخلف عن طريق استغلال إمكانياتها زراعيا وصناعيا بصورة عقلانية، ووضع أسس تمكنها من استيعاب الموارد جميعا بصورة سريعة.

أما الأمين العام لمنظمة(UNCSTD) للتنمية التي وضعها (جواو فرانك داكوشا) وهي ما يطلق عليها الحتميات الاثنتي عشرة، فهي على قدر كبير من الأهمية لأنها تنطلق من معايشة واقعية ميدانية لبلدان العالم الثالث وهي:

1 ــ أن تكون تنمية شاملة اقتصادية اجتماعية ثقافية.

2 ــ أن تكون تنمية أصيلة بمعنى انطلاقها من واقع المجتمع .

3 ــ أن تكون التنمية مقررة بشكل ذاتي.

4 ــ أن تكون التنمية قائمة على الاعتماد الذاتي أو التعاون الأفقي بين الدول النامية أو التعاون الثلاثي بحيث تشترك فيها الدول المتقدمة.

5 ــ أن تكون التنمية متكاملة أي تشمل القطاعات التالية : الصناعية والزراعية وأن تمشي بشكل متوازي مع نظام التعليم والتدريب.

6 ــ أن تكون التنمية قائمة على أساس احـــترام البيئـــة الطبيعيـــة والثقافية.

7 ــ أن تكون التنمية مخططة .

8 ــ أن تكون التنمية موجهة نحو نظام اجتماعي عـــادل ومحقـــق للمساواة .

10 ــ أن تكون التنمية في جميع المناطق، بمعـــنى أن يكـــون هنـــاك تمايزا(défferonliation) بين منطقة وأخرى.

11 ــ أن تكون التنمية إبداعية وخلاقة أي لا تعتمد على الثقافـــة القديمة أو استيراد الثقافات المتقدمة جدا.

12 ــ أن يكون تخطيط التنمية قائما على أســـاس فـــهم حقيقـــي وواقعي يلبي الحاجات الوطنية (les bosoins nationaux).

المطلب الرابع

## تعزيز المؤسسات الديمقراطية

لا خلاف البتة على أن مشكلات الديمقراطية لا يمكن حلها بوصفـة جاهزة إن في البلدان الغربية مهد الديمقراطية، أو في بلدان العالم الثالث الـتي يراد لها أن تكون ديمقراطية.

عالمنا اليوم أصبح منقسما إلى تحالفين متصارعين: تحـــالف الفقـــر والأزمات الاقتصادية(les crises économique politiques) والسياسية والحـــروب والصراعات المسلحة، تحت قيادة نظم دكتاتورية وعسكرية في غـــالب دول العالم الثالث، وتحالف الثراء والرفاهية والأمن والديمقراطية في معظـــم دول العالم المصنع.

وما يدعو للدهشة والتعجب أن العلاقات بين هذين التحالفين قائمة حتى الآن على خلل شديد في شتى مناحي الحياة، فالفقراء يـــزدادون فقـــرا وعفقا لحساب الأغنياء، والأغنياء يزدادون ثراء ورفاهية علـــى حســـاب الفقراء، ودول العالم الثالث وسط كل ذلك تحاول أن تتلمس طريقـــها إلى الديمقراطية وتحاول أن تجرب حلولا رائدة لمشاكل عويصة تســـود ثلاثـــة أرباع دول العالم .

ويمكن إجمال العوامل التي تسعى إليها دول العالم الثالث حتى تنشئ الديمقراطية وتعزز مسارها وأداءها لاحقا فيما يأتي:[1]

1 ــ وضع دستور ديمقراطي للدولة .

---

[1] محمد فريد حجاب ، أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية 19 بيروت ، مايو 2000

2 ــ أن تكون الدولة دولة قانونية، أي دولة تحترم مبـــدأ ســيادة القانون والمساواة القانونية.

3 ــ احترام حقوق الإنسان .

4 ــ نشر التعليم.

5 ــ احترام حرية التعبير.

6 ــ السماح بالتنظيمات الاجتماعية والمهنية والسياسية.

7 ــ الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، وممارسة الرقابة على أجـهزة الحكم.

8 ــ إقرار التعددية السياسية على أسس غير قبلية وغير مذهبية.

9 ــ تأمين الحاجات الأساسية لجميع المواطنين.

10 ــ خلق روح المواطنة والانتماء إلى الدولة.

11 ــ نشر الثقافة السياسية لترسيخ المفاهيم الديمقراطية.

إن أخطاء الديمقراطية لا يمكن علاجها إلا بمزيد من الديمقراطيـــة، ونتعاون عبر التنافس ونتكامل عبر التناقض، وقد يبدو الأمرعسيرا، لكـــن عملا بالحكمة الذهبية التي تقول:"**نتفق فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا فيما اختلفنا فيه**" ولسوف نجد أن ما لدينا من عوامل التوحد والائتلاف، أكـــثر بكثير مما يغري بيننا من عوامل الشقاق والاختلاف والتقاطع والتناحر.

إن أية غاية تشكل في مرماها البعيد جزءا من الغاية نفسها، والديمقراطية في نهاية المطاف وسيلة وغاية في الوقت نفسه، فالانتخابات المزيفة ، ولعنة التزوير والشكلية وغيرها من صعوبات جمة لا يمكن مواجهتها وتجاوزها إلا بترشيد الأداء الديمقراطي بحرية ونزاهة.

## ... وأخيرا

من خلال هذا الاستعراض السريع للديمقراطية وخصائصها وبنيان أهدافها ومبادئها، يمكن القول في ضوء ما تقدم أن مقياس الارتباط بأية تجربة هو قدرة التجربة على التفاعل مع اتجاه التاريخ الجديد في مرحلة معينة...، وبالتالي، قدرتها في التعبير عن الاتجاه في الواقع بشكل يصنع الواقع ويحقق منعطفا تاريخيا جذريا.

لا ننكر، غياب الديمقراطية أو على الأقل نسبية المضمون الديمقراطي في الممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهو غياب يمكن نعرفه بالظاهرة البارزة، لكننا لا نعمق البحث للكشف فوق أرضية الواقع المضمون الذي يختفي وراء الظاهرة. الأنكى من ذلك إننا لا نقوم بالجهد الأدنى للتشخيص المادي الذي يتمظهر به الغياب، أننا في ذلك كمن يصيح في واد بلا زرع.

لقد آن الأوان لبحث ومناقشة واستطلاع صورة المستقبل، وأن المدخل الصحيح والحتمي لبناء ذاتي سياسي واقتصادي ينبغي أن يكون بجدية العمل لحل همومنا الاقتصادية، وبالعمل على توسيع الهامش الديمقراطي الراهن بإصلاح سياسي دستوري شامل. وهناك فرصة متاحة اليوم لمراجعة شاملة للأوضاع الديمقراطية في بلاد العالم الثالث التي نحن

جزءا منها، وترسيخها على دعائم قانونية ودستورية وواقعية، يكون سقفها الاستمرارية والتماسك المتكامل.

ورغم تباين الاجتهادات، إلا أن الثابت أن هناك قبولا كاملا تقريبا بالنموذج الغربي من حيث آلياته التي تتسم بطابعها الإنساني العام الذي يتجاوز الارتباط بحضارة أو ثقافة بعينها، خاصة إذا علمنا أن أحد أسباب تخلف العرب والمسلمين ــ كما يدعي بعضهم ــ هو وجود تلك المخالفة الكبرى، وهي أن العرب والمسلمين غير مؤهلين للممارسة الديمقراطية بحكم ما ورثوه من قيم وأفكار، ووصولا في التحني إلى القول بأن الإسلام مناقض للديمقراطية، ولعل هذا الالتباس الواضح قائم على ما جرى عبر التاريخ الوسيط والحديث من صدام مروع بين الحضارة الإسلامية العربية والحضارة الأوروبية الغربية فقد تصور البعض ــ خاصة المستشرقين الأوروبيين والمستغربين العرب ــ أن الصدام كان صداما أبديا في الآراء والأفكار والقيم لا حدود ولا نهاية له ، إلا أن هذا الصدام حقيقة لم يمنع من الالتقاء والتعاون عبر دواوين الترجمة التي كانت شائعة آنذاك، والمبادلات الفلسفية الفكرية الهائلة والمعروفة.

لقد أساء البعض فهم الحرية فأساء ممارسة مفهوم الديمقراطية، والحرية ليست حرية فردية مطلقة، كما أن الديمقراطية لا تعني التعسف في

استعمال الحق واستغلال نفوذ السلطة، وبالتالي، فإن ديمقراطية النهب والاستفزاز لا تساعد بأي حال على بناء تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، واستقرار سياسي وديمقراطي، وإذا تم الاتفاق على الهدف العام جاز لكل منا الاختلاف حول الاجتهادات والمناهج والصيغ، طالما ارتضينا الديمقراطية، وقبلنا بتعددية مراكز الرأي وحرية الفكر. والديمقراطية لاتنقدح إلا باحتكاك الأفكار، ولا تنمو المطارحات الحادة فكرية أو سياسية إلا بتعدد الآراء، ولا تتكون المناعة ولاتحصن ثقافة الأجيال إلا بالإطلاع على الرأي الآخر، وما تراه أنت من الشوائب قد يراه غيرك كبد الحقيقة، هذه هي الديمقراطية في أبسط صورها.

الديمقراطية لا تزال غائبة عن وطننا العربي ، هذه حقيقة لا مراء فيها، لا قدرة لها على النماء، تحمل في ذاتها بذور الفناء، فمعظم النظم الحاكمة ترفضها رفضا قاطعا، أما بعض النظم الأخرى فهي تغازلها وتناورها: بلين معها مرة، وبشدة مرات، مما يكشف عن ظاهرة عدم الإيمان العربي بالديمقراطية والخصومة معها، رغم الدبلوماسية الناعمة في الحديث عنها ورغم تلألأ النصوص الواضحة في الدساتير، لكنها نصوص غير معمول بها على الإطلاق.. ولست أقول كلاما حماسيا، فحتى الحماس لم يعد قادرا على استثارة أحد، بعد أن نجح البعض في استهلاك الكلمات

جميعها واستنفاد كل ما فيها من طاقات تعبيرية باستخدامها استخداما غوغائيا ومجدبا.

إن الحكم (بضم الحاء) في البلدان المتخلفة ليس مهمة يسيرة ولاطريقا محفوفة بالرياحين، إنه معاناة لمن يروم أن يحكم بوطنية ونزاهة واستقامة، وأن إخفاق التنمية عن اللحاق بالنمو الديمغرافي سيخلق حتى للأنظمة المتطورة متاعب مستديمة. إن الديمقراطية سند أية سلطة تتطلع إلى القيام بتحويل اجتماعي، وحتى عندما تبدو وكأنها تخلق بعض المتاعب فهي في حقيقة المر تحفز على التأني والحذر إزاء الخطوات غير المدروسة التي تحاول أن "تحرق المراحل" وتمنع في الوقت نفسه، من خطر ارتداد النار، كما أنها تحول دون فرض "إصلاحات" ارتجالية فوضوية(anarchisme) كما عرفها البعض ولا يزال يكابد نتائجها السلبية الهدامة.

إن قضية الديمقراطية ليست قضية مؤسسات وإنما هي بالأساس قضية محتوى سياسي واجتماعي واقتصادي لهذه المؤسسات تتكامل عناصره الثلاثة، ولايمكن عزل أحدها عن الآخر. وهي بهذا المفهوم تبدو أكثر إلحاحا ومحورية في النضال من اجل تحرير الأرض والإنسان العربيين خاصة من اجل صنع الوحدة والتقدم. أما التبريرات التي تقدم من قبل الأنظمة لتغييب الديمقراطية بحجج واهية مرفوضة لأنها تشكل في جوهرها نموذج

القطيعة بين الديمقراطية وتلك الأهداف التي يعرفها الجميع ،ولعلنا مللنا من تكرارها ولكن إذا ما كان التكرار يعلم حتى الحمار فلم لا نتعلم نحن ...

في ضوء ذلك، وفي كل الحالات، أتجاسر فأقول، إن الديمقراطية تظل هي المفتاح الحقيقي لبقية المشكلات... لست أستثير أحد على أحد، ولست أستثني أحدا من اللوم. فقط أرجو أن أخاطب ضمائر حكام العالم الثالث... كفاكم هروبا من الحقيقة المفزعة. ولا أستثني من ذلك أحدا حتى نفسي .

... وآخر الدواء ... الديمقراطية.

...بغير ذلك لا أمل..